

## The Repercussions of the Ukrainian-Russian Crisis on Turkish Russian Relations 2014-2022: A Forward-Looking Study

Abdulla Rashid Salameh Al-Arqan<sup>1\*</sup>, Manthour Saleh Mahmoud Al-Omary<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Department of Political Science, Bait Al-Hikma College of Political Science and International Studies, Al al-Bayt University, Jordan.

<sup>2</sup> Department of Political Science, College of Literature, Yarmouk University, Jordan.

Received: 7/7/2022  
Revised: 2/10/2022  
Accepted: 19/10/2022  
Published: 30/10/2023

\* Corresponding author:  
[abdalah.alarqan@aabu.edu.jo](mailto:abdalah.alarqan@aabu.edu.jo)

Citation: Al-Arqan, A. R. S., & Al-Omary, M. S. M. (2023). The Repercussions of the Ukrainian-Russian Crisis on Turkish Russian Relations 2014-2022: A Forward-Looking Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(5), 149–162.  
<https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.1581>

### Abstract

**Objectives:** The study aimed to examine the nature of the Ukrainian-Russian crisis, its causes, and the extent of its effects on Turkish-Russian relations, and to predict the future of these relations.

**Methods:** The repercussions of the Ukrainian-Russian crisis on Turkish-Russian relations have been described and analyzed by addressing the nature and causes of the Ukrainian crisis during the study period, through analyzing studies that dealt with the subject as well as through follow-up of this crisis through international news agencies and the statements of officials and analysts on both sides.

**Results:** The study showed that the nature of the Ukrainian-Russian crisis and its causes are among the explosive crises for which radical solutions must be found that satisfy both parties. The study also showed that the repercussions of the Ukrainian-Russian crisis cast a shadow on the nature of Turkish-Russian relations in light of the political and economic sanctions on Russia, which have led and will lead in the future to damage in the relations of the two countries, especially in the fields and economic interests. This will prompt Turkey to search for new partnerships with other countries, which turn regions like the conflicts in will renew. The disagreement between the two countries over many common issues, including the Caucasus, Central Asia and the Middle East.

**Conclusion:** The Ukrainian-Russian crisis had adverse impacts on Turkish-Russian relations, the Turkish economy, and their involvement in Middle East crisis areas and the Black Sea region.

**Keywords:** Turkish-Russian relations, Ukrainian-Russian crisis.

### تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات التركية الروسية 2014-2022 (دراسة استشرافية)

عبدالله راشد سلامة العرقان<sup>1\*</sup>, منثور صالح محمود العمري<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قسم العلوم السياسية، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، الأردن  
<sup>2</sup> قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

#### ملخص

**الأهداف:** هدفت الدراسة إلى البحث في طبيعة الأزمة الأوكرانية الروسية وأسبابها وامتداد آثارها على العلاقات التركية الروسية والتنبؤ بمستقبل هذه العلاقات.

**المنهجية:** جرى توصيف وتحليل تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات التركية الروسية من خلال تناول طبيعة الأزمة الأوكرانية وأسبابها خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الدراسات والمراجع التي تناولت الموضوع، ومحاولة الإفادة منها وتحليلها والبناء عليها للوصول إلى نتيجة تفيد الدراسيين مستقبلاً، وكذلك جرى من خلال متابعة إحداث تلك الأزمة عبر وكالات الأنباء العالمية وتصريحات المسؤولين في كلا الجانبين وأصحاب الاختصاص لتحليل أثر هذه الأزمة في العلاقات التركية الروسية مستقبلاً، وكيفية تفادي تأزيم العلاقات بينهما في ضوء مصالح البلدين.

**النتائج:** بينت الدراسة أن طبيعة الأزمة الأوكرانية الروسية وأسبابها هي من الأزمات المتفجرة، التي لابد من إيجاد حلول جذرية لها ترضي كلا الأطراف، ومن تلك الحلول إبعاد أوكرانيا عن سياسة المحاور وتبنيها سياسة الحياد. وكذلك بينت الدراسة أن تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية ألقت بظلالها على طبيعة العلاقات التركية الروسية في ظل العقوبات السياسية والاقتصادية على روسيا، التي أدت وستؤدي مستقبلاً إلى الإضرار بعلاقات البلدين، وخاصة في المجالات والمصالح الاقتصادية، مما دفع تركيا للبحث عن شراكات جديدة مع دول أخرى، الذي سيؤدي مستقبلاً لتجدد الخلاف حول العديد من القضايا المشتركة بينهما، ومنها القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط والمصالح المتضاربة في هذه المناطق.

**الخلاصة:** خلصت الدراسة إلى أن الآثار السلبية للأزمة الأوكرانية الروسية انعكست على العلاقات التركية الروسية وعلى الاقتصاد التركي، إضافة إلى علاقة البلدين في مناطق الأزمات في الشرق الأوسط وموقع كل منهما في حوض البحر الأسود.  
**الكلمات الدالة:** العلاقات التركية الروسية، الأزمة الأوكرانية الروسية.



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license  
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

## المقدمة:

تعدُّ الأزمة الأوكرانية الروسية من أكثر الأزمات تعقيداً وذلك بعد الغزو الروسي على الداخل الأوكراني في ظل الحشد العسكري الدولي على الحدود الأوكرانية، مع وجود بعد إقليمي وبعد دولي لهذه الأزمة، وكان الرفض الروسي انضمام أوكرانيا لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي من أبرز النقاط التي أجمعت هذه الأزمة، حيث ترى روسيا في التقارب الأوكراني الأوروبي تهديداً لمصلحتها وأمنها القومي.

وفي سياق آخر يكون الجانب الأكبر والأكثر أهمية لهذه الأزمة هو قدرتها على تغيير شكل النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، حيث اعتبرت مرحلة انتقالية من مراحل النظام الدولي التي تتمثل في رسم تحالفات جديدة وصعود روسيا كدولة عظمى تملك السلاح النووي مع قدرات عسكرية كبيرة، حيث استطاعت روسيا في هذه الأزمة من تقديم دلالات واضحة على سعيها الجاد في أحداث التغيير من خلال الخطابات الموجهة للدول الغربية، بالإضافة إلى ما أحدثته على أرض المعركة من خسائر القوات الأوكرانية والسيطرة على مناطق حيوية منها بعد رفض الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من تقديم ضمانات أمنية لروسيا في أوكرانيا والتأكيد على أن روسيا تمثل قوة فاعلة ومؤثرة وبأنها دولة لا يمكن للعالم تجاهلها.

أن الروابط التاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية التي تربط أوكرانيا بروسيا بالإضافة إلى بعث النهضة السوفيتية من جديد هي من أهم العوامل التي أدت إلى الزحف العسكري الروسي نحوها، فالطموح الروسي اللامتناهي يرفض أن تكون أوكرانيا بعيدة عن المصالح الروسية بل هي جزء لا يتجزأ منها فهي ضمن العمق الاستراتيجي الروسي بالإضافة للتصور الروسي في إشغال التطويق الغربي الأمريكي مثلاً بحلف الناتو للأراضي الروسية.

أن العلاقة الروسية التركية عبر تاريخها كانت تتميز بالتنافس والصراع تارة بالتعاون تارة أخرى، وفي ظل الأزمة الأوكرانية الروسية عملت البراغمة التركية على الوقوف على الحياد بل وحاولت أن تلعب دور الوسيط في سبيل عدم تفاقم الأزمة نظراً إلى تشابك وتعقيد الموقف التركي، حيث يمثل انضمامه كعضو في الناتو وفي المقابل علاقاته الاقتصادية بين أوكرانيا وروسيا صعوبة في تعامله مع هذه الأزمة. لذلك كان الموقف التركي غير فعال في هذه الأزمة لما لها من ارتدادات على المصلحة التركية فحزب التنمية والعدالة صَفَر منذ وصوله إلى السلطة المشاكل مع الدول الأخرى وسعى نحو التنمية وإيجاد شراكات اقتصادية مع روسيا وأوكرانيا.

وهكذا نرى أن الموقف التركي محكوم بالاستحقاقات الانتخابية والداخل التركي وهذا ينعكس على سياسته الخارجية وموقفه من الأزمة الأوكرانية الروسية في ظل التطور العسكري والقصف والهجوم الروسي على أوكرانيا مع صعوبة الوقوف على الحياد مع هذه التطورات وما ستعكسه على الأزمة السورية وعلى الدور التركي فيها، ولما لها من أثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد العالمي والتركي في ظل العقوبات السياسية والاقتصادية على روسيا. أن البراغمة الواقعية التركية لن تتوانى عن حماية مصالحها واللجوء إلى معاهدة مونثرو في حوض البحر الأسود لما يشكله من أهمية استراتيجية لتركيا في ظل سعيها لتكون قوة إقليمية عظمى، لذلك تسعى تركيا إلى الحفاظ على توازن موقفها من الأزمة الروسية الأوكرانية وللحفاظ على مصلحتها وخصوصاً مع روسيا في ظل تعاظم قوتها وتفوقها على القوة التركية وما تشهده الأزمة الأوكرانية من صراع مصالح واثبات وجود، وتشكل جديد لحرب باردة ما بين الغرب والروس، وتوجه جديد نحو إعادة صياغة للتحالفات الدولية في ظل نظام دولي متجه نحو التعددية القطبية على المستوى السياسي.

## أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جانبين علمي وعملي وعلى النحو الآتي:

## 1. الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الموضوع في محاولة فهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الأوكرانية وتطوراتها، فضلاً عن دور القوى الدولية فيها وفهم مسارات تطور العلاقات الروسية التركية، وتوضيح نقاط التعاون والخلاف بين كل من روسيا وتركيا وموقعها من الأزمة الأوكرانية في ظل وجود مصالح اقتصادية لكليهما نظراً إلى ما تتمتع به أوكرانيا من أهمية جيوسياسية واقتصادية. لذا تختص الدراسة بتحليل الموقفين التركي والروسي من الأزمة وتقديم مرجعاً عربياً نظراً إلى قلة المراجع العربية التي كتبت في هذا الموضوع حيث أن أغلب الدراسات تتوافر باللغة الإنجليزية.

## 2. الأهمية العملية:

تكمن أهمية الموضوع العملية في أنها لا تكتفي بدراسة الأزمة الروسية الأوكرانية وتطوراتها نظرياً فقط إنما تبحث في تداعيات الأزمة لما لها من تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي، لأن البحث عن تسوية لهذه الأزمة وحلها بالطرق الدبلوماسية وخصوصاً من الجانب التركي وتوضيح كيفية إدارة العلاقات ما بين كل من روسيا وتركيا على الرغم من وجود نقاط تعاون ونقاط خلاف مما يمكن بدوره صانع القرار العربي من معرفة كيفية إدارة الأزمات والعلاقات مع الدول الأخرى.

## ثانيًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي على النحو التالي:

1. تقديم توصيف وتحليل موضوعي للزمة الأوكرانية التي تبلورت منذ عام 2014 وتعرّف أسبابها.
2. الكشف عن الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لأوكرانيا.
3. دراسة الموقف التركي والروسي إزاء الأزمة الأوكرانية.
4. تحديد العقوبات الدولية الغربية على روسيا.
5. تعرّف طبيعة العلاقات الروسية التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية.
6. دراسة التداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية للزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية التركية عرض رؤية مستقبلية للعلاقات الروسية التركية في ظل تداعيات الأزمة.

## ثالثًا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أثرت المتغيرات والتحولت في النظام الدولي على محددات وتوجهات وأهداف السياسة الخارجية التركية والروسية نحو الخارج، حيث سعت روسيا لاستعادة مكانتها الدولية بالتركيز على مناطق العمق الاستراتيجي لها. وفي المقابل حاولت تركيا لعب دورا متوازنا، وتمثل القضية الأوكرانية أهمية كبيرة لما تتمتع به اوكرانيا من أهمية جيوسياسية واقتصادية في المنظور الروسي والتركي، وتلعب دورا مهما في توسيع الخلاف حول عدد من النقاط والقضايا ما بين تركيا وروسيا في منطقة البحر الاسود والقوقاز وآسيا الوسطى مما يؤثر في تراجع العلاقات التركية الروسية ولذا تختص هذه الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي وهو:

هل ستؤثر الأزمة الأوكرانية الروسية في العلاقات الروسية التركية؟ وما نوع التأثير وانعكاسه على العلاقات الدولية؟ والإجابة عن مشكلة الدراسة تطلب تفكيكها إلى الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما أسباب الأزمة الأوكرانية وتطوراتها؟
2. ما الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لأوكرانيا بالنسبة لتركيا وروسيا؟
3. ما طبيعة الموقف التركي والروسي إزاء الأزمة الأوكرانية؟
4. ما طبيعة العلاقات الروسية التركية في ظل الأزمة؟
5. ما مدى نجاعة الموقف الدولي في حل الأزمة الأوكرانية؟
6. كيف ستؤثر الأزمة الأوكرانية في العلاقات التركية الروسية وما مستقبل هذه العلاقة؟.

## رابعًا: فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها ان هناك علاقة ارتباطية ما بين الأزمة الأوكرانية الروسية و مدى التقارب والخلاف في العلاقات الروسية التركية.

## خامسًا: حدود الدراسة

1. الحدود الزمانية: 2014 – 2022 وهذه الفترة مقترنة بإشعال الأزمة الأوكرانية الروسية حيث تبلورت الأزمة الأوكرانية منذ عام 2014 وانتهت الدراسة في 2022 حيث بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في شهر شباط 2022.
2. الحدود المكانية: تتمثل في الحدود الجغرافية لكل من روسيا وتركيا وأوكرانيا.

## سادسًا: مفاهيم الدراسة:

تضمنت الدراسة المفاهيم التالية التي بحاجة الى تعريف اسعي وإجرائي وعلى النحو الآتي:

– **التداعيات (اسميًا):** وهي الآثار المترتبة على حدث ما، نتيجة حروب عسكرية أو صراعات سياسية، أو كوارث طبيعية باختلاف أنواعها مثل الزلازل والبراكين أو انتشار الأمراض باختلاف مفاهيمها، أو حدوث أزمات اقتصادية نتيجة انخفاضات مفاجئة في أسعار الأحوال، مثل انخفاض أسعار السلع أو العملات على مستوى الدولة الواحدة أو الدول أو العالم مما يؤدي إلى انهيار أو أفلاس لدى البنوك والمؤسسات المالية. (المجالي، 2020: 124).

– **التداعيات (إجرائيًا):** وهي الآثار المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية نتيجة استمرار روسيا في حروبها ضد أوكرانيا 2014 – 2022 التي تحولت إلى أزمة دولية مستمرة، وتسببت في توتر دولي شمل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وقد زادت حدة هذه الأزمة عندما حشدت روسيا في شهر آذار ونيسان عام 2021 حوالي 100000 جندي ومعدات عسكرية قرب الحدود الروسية الأوكرانية، وهو ما مثل أعلى تعبئة للقوة منذ ضم روسيا لشبة جزيرة القرم 2014.

– **الأزمة الأوكرانية (اسميًا):** هي أزمة طويلة بدأت في أوكرانيا في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 عندما علق رئيس أوكرانيا فيكتور

بانكوفيش الاستعدادات لتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أثار قرار الرئيس الأوكراني احتجاجات جماهيرية من مؤيدي الاتفاقية، وقد أدت الاحتجاجات بدورها إلى ثورة أطاحت بالرئيس في شباط / فبراير 2014، ومنذ عام 2014 نشأت أزمة سياسية أخرى بعد غزو القوات الروسية الأوكرانية وخاصة في منطقة القرم الأوكرانية التي تتمتع بحكم ذاتي، وتقدم النزاع بتحول المعارضة الأوكرانية الروسية إلى تمرد مؤيد لروسيا يدعمه الجيش الروسي (Andrew, 2014: 5-6).

- **الأزمة الأوكرانية (إجرائياً):** هي المواجهة العسكرية التي أحدثت أزمة دولية مستمرة بين روسيا وأوكرانيا التي بدأت في تشرين ثاني / نوفمبر 2021. وقد تسببت في توتر دولي شمل الولايات المتحدة وحلف شمال أطلسي والاتحاد الأوروبي ودول العالم برقتها، وقد أدت هذه الأزمة إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا.

- **روسيا (اسمياً):** دولة تقع في شمال أوراسيا، ذات حكم جمهوري بنظام شبه اتحادي، تضم (85) كياناً اتحادياً، اثنان منهم محدوداً الاعتراف دولياً وهما (جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول) ولروسيا حدود مع النرويج، وفنلندا واستونيا ولا تفتيا ولتيوانيا وبولندا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان والصين ومنغوليا وكوريا الشمالية واليابان، وهي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة بنسبة 8/1 من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم، وعدد سكانها 143 مليون نسمة (Encyclopedia Britannica, 2008).

- **روسيا (إجرائياً):** روسيا جمهورية اتحادية استقلت في 24 آب / أغسطس 1991 إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وهي تمتد على مناطق شاسعة شمال آسيا وشرق أوروبا، ولها حدود برية بطول 20241 كم مع 15 دولة التي تم ذكرها، ونظامها السياسي جمهوري فيدرالي وسلطتها التشريعية البرلمان الذي يتكون من مجلسين (الدوما والاتحادي).

- **تركيا (اسمياً):** دولة عابرة للقارات يقع أغلبها في شبه جزيرة الاناضول في غرب آسيا، والجزء الأصغر في شبه جزيرة البلقان في جنوب شرق أوروبا (تراقيا الشرقية)، وهي الجزء الأوروبي من تركيا المفصولة عن الاناضول ببحر مرمره، ومضيق البسفور والدرنديل، ويحدها من الشمال الغربي اليونان وبلغاريا، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الشمال الشرقي جورجيا؛ وشرقاً أرمينيا، وإيران، ومن الجنوب الشرقي العراق، ومن الجنوب سوريا والبحر المتوسط، ويطل الغرب على بحر ايجة (Notional Geographic atlas, 2020:90).

- **العلاقات التركية الروسية (اسمياً):** وهي تفاعلات سياسية واقتصادية تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما تذكر كلمة دولية، فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين مثل تركيا وروسيا، وأساس العلاقات بين الدولتين هي المصالح وليست المبادئ، وتسعى كل دولة من الدولتين إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. (morgenthau, 2011: 4-5).

- **العلاقات التركية الروسية (إجرائياً):** وهي العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية والإستراتيجية بين روسيا وتركيا، التي بدأت أواخر القرن السادس عشر حتى عام 2022، حيث كانت تلك العلاقات إبان الخلافة العثمانية سلبية وعدائية، وقامت بينهما عدة حروب، حيث حاولت روسيا بسط نفوذها في البلقان والسيطرة على مضيق البسفور على حساب ضعف الخلافة العثمانية، ومرت العلاقات بين الدولتين بمراحل ضعف وقوة، التي ساعدت في انضمام تركيا لحلف الناتو في عام 1952 ووضعت تركيا نفسها ضمن التحالف الغربي ضد حلف وارسو خلال الحرب الباردة (1945 – 1990) حيث أصبحت العلاقات خلال هذه الفترة في أدنى مستوياتها. إلا أن العلاقات تحسنت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي 1991م، وقد كان لكلا الدولتين رأيين متناقضين من الأزمة السورية 2011، وقد تميزت العلاقات بينهما بالمد والجزر حسب اتفاق أو تعارض مصالحهما السياسية.

#### سابعاً: منهجية الدراسة:

تم توظيف التكامل المنهجي للوصول إلى إجابة عن مشكلة الدراسة وتمثلت في استخدام منهج تحليل النظم ويستخدم لتفسير طبيعة النظم السياسية وتحديد العلاقات والتغيرات التي تتحكم في تحليل العلاقات والتفاعل ما بين الدول من حيث المدخلات والمخرجات التي تحدث في بيئة النظام، وتم توظيف هذا المنهج في فهم النظام التركي والروسي ومواقفهما من الأزمة الأوكرانية وكيف أثرت المتغيرات المختلفة في طبيعة العلاقات بين روسيا وتركيا. وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على استخدام الوصف لظاهرة معينة أو حالة معينة كما هي وتفسير ما جاء بها وجمع المعلومات اللازمة لتحليلها على نحو قريب من الظاهرة، وتم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل الأزمة الأوكرانية اسبابها وتطوراتها ومواقف القوى الفاعلة فيها وتداعياتها على العلاقات الروسية التركية.

#### ثامناً: الدراسات السابقة:

##### أولاً الدراسات العربية:

1) دراسة النعيمي، احمد(2011): "العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع" تمحورت الدراسة حول العلاقات التركية الروسية مركزاً على موضوع الصراع والتعاون بين البلدين والتركيز على دراسة العوامل المؤثرة على هذه العلاقات والتركيز على السياسة التركية الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز.

(2) دراسة يحيى، علي (2020): "الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على البعيدين الإقليمي والدولي 2002-2019" تناولت الدراسة الأدوار التي تؤديها السياسة الخارجية التركية وتحديد طبيعتها في ظل المتغيرات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخلصت الدراسة إلى أن التحولات المصاحبة لمابعد الحرب الباردة تطلبت معها تغير السياسة الخارجية التركية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من المواقف التركية في عدد من القضايا الدولية والإقليمية.

(3) فرياني، لطفي (2021): "دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية"، تناولت هذه الدراسة طبيعة دور المحروقات وخصوصاً أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية حيث تؤثر هذه القضية في هذه العلاقات وتغيرها عبر الزمن وخلصت إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى البحث عن مصدر للطاقة بعيداً عن روسيا في ظل الأزمة الأوكرانية وتخفيض الحصة الروسية من الطاقة وخصوصاً في الوقت التي تسعى به أوكرانيا إلى الانضمام لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

#### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. "The Ukraine crisis and the resumption of great -power rivalry", Trenin, Dmitri (2014).  
تكشف الدراسة مدى التنافس بين الدول الكبرى انطلاقاً من مصالحها مستغلة مناطق النفوذ لفرض هيمنتها، ووضحت الدراسة كيفية استخدام أوكرانيا كمنطقة للتنافس بين روسيا والغرب مع استخدام أدوات لمحاصرة روسيا من قبل الغرب وتقويض تمددها في أوكرانيا.
  2. "why the Ukraine crisis is the west fault: the liberal delusions that provoked put in", Mearsheimer, John (2014).  
ركزت الدراسة على توضيح إن الأزمة الأوكرانية ليست خطأ روسيا بل جاءت نتيجة لتمدد حلف الناتو في أوروبا الشرقية الذي أثار المخاوف الروسية لذا عملت روسيا على التدخل في الأزمة الأوكرانية كرد فعل دفاعي.
  3. "Report the crisis in Ukraine root causes and scenarios for the future", Valid discussion club, (2014).  
بحثت الدراسة في الأزمة الأوكرانية أسبابها وصولاً إلى نتائجها والسيناريوهات المستقبلية للأزمة والتنبؤ بمستقبل الإقليم المنفصل في شرق أوكرانيا ونوع الحكم الذي سيخضع له ومدى تأثيره على وحدة أوكرانيا وسيادتها.
- ما يميز هذه الدراسة في كونها تركز على دراسة مستقبل العلاقات الروسية التركية في ظل التصعيد العسكري والغزو الروسي لأوكرانيا، والتنبؤ لمالات هذه العلاقة بعد الغزو والمواقف بين الدولتين في ظل الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا في العام 2022 وتداعيات الأزمة على العلاقات الروسية التركية وانعكاسها على النظام الدولي.

#### المبحث الأول

##### طبيعة العلاقات الروسية التركية الأوكرانية 2014 – 2022

##### المطلب الأول

##### العلاقات التركية الروسية 2014 – 2022

إن التغيرات الحاصلة في طبيعة النظام الدولي تحتم على العديد من الدول تغيير سياستها وتوجهاتها وأولوياتها وعلاقاتها ضمن التغير الحاصل في ميزان القوى وتغير قواعد اللعبة السياسية في ظل السعي المتواصل من العديد من الدول لإيجاد دوراً بارزاً لها ومؤثراً على الساحة الدولية والإقليمية، ومن أبرز هذه الدول روسيا الساعية لإعادة أمجادها ومكانتها ومد نفوذها وتوسيع مصالحها وتقاربها مع العديد من الدول الصاعدة في ظل نظام تحكمه البراغماتية الواقعية. وتعدُّ تركيا من أبرز تلك الدول التي عملت روسيا على التقارب معها سياسياً واقتصادياً بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م الذي عمل على تطوير وتنمية مكانة تركيا لتلعب دوراً مهماً في العديد من الأزمات الدولية والإقليمية في ظل نظام يمتاز بتغيير التحالفات والاستراتيجيات في التعامل مع الأحداث والمستجدات على الصعيد الدولي.

لقد تميزت العلاقات الروسية التركية بنوع من التنافس والتعاون حول العديد من القضايا، فقد كانت تركيا في الماضي تلعب دور الحاجز أمام الطموح الروسي التوسعي بتحالفها مع الغرب وانضمامها لحلف الناتو منذ عام 1952م، مما جعلها في مواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ولكن مع نهاية الحرب الباردة وتغير السياسات والتحالفات أخذت روسيا بالتقارب مع الغرب (نعمه، 2016: 27) وإقامة علاقات ثنائية على المستوى الاقتصادي والسياسي، حيث سعت روسيا للإبقاء على مكانتها واتبعت في سبيل ذلك سياسة التوسع في منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ولعبت دوراً في أزمتها مما أدى إلى تضارب مصالحها مع تركيا باعتبارها منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط هما المجال الحيوي أمام تركيا (اوغلو، 2014، 105-108) فكلا الدولتين تنظر إلى هذه المنطقة كعامل تهديد لأمنها القومي في حال سعت أحدهما للتوسع فيها (قدورة، 2015: 43)، ومن هنا برزت حالة عدم التوافق والاختلاف بينهما في عدد من القضايا.

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أن كل ذلك لا ينفي وجود علاقة تعاونيه في القضايا الأمنية والاقتصادية بينهما ففي عام 2010 تم توقيع العديد من الاتفاقيات أبرزها الاتفاقية النووية الروسية التركية وتأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي" واعتماد تركيا الناقل الوحيد للغاز الروسي إلى أوروبا، بالإضافة إلى أن النشاط التجاري بينهما وعلى المستوى السياحي الذي يعدّ داعمًا للاقتصاد التركي، حيث يشكل السياح الروس رافداً مهماً لهذا القطاع ويبلغ قيمة التبادل التجاري للبضائع (33) مليار دولار سنوياً، وبلغ حجم الاستثمار التركي في روسيا (وفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي 2021) (2) مليار دولار، بينما تقدر الاستثمارات الروسية في تركيا (6.4) مليار دولار مع العمل على إنشاء (4) مفاعلات نووية في محطة (أكويو) النووية التي تقدر قيمة الاستثمارات فيها أكثر من (20) مليار دولار (2021 arabic.rt).

والملاحظ في هذا السياق أن تركيا ترى من خلال علاقاتها الدبلوماسية قدرتها على صياغة تفاهمات مع العديد من الأطراف دون التحالف مع أحد، لأنها ترى مهمتها الحفاظ على توازن دائم مع الحفاظ على مكانتها كلاعب مهم في السياسة الدولية وقدرتها على لعب دور المحافظ على التوازن في ظل التنافس الأمريكي الروسي على الاستقطاب والتحالف مع العديد من القوى لحماية مصالحها وأدوارها في نظام عالمي فوضوي يغيب فيه الدور الفعال للهيئات الدولية.

وهكذا تسعى كل من تركيا وروسيا إلى الإبقاء على نوع من التفاهم والتنسيق المتبادل انطلاقاً من معرفة وإدراك كل منهما للآخر وقدرته في التأثير على مجمل السياسات وقلب الموازين، ولتحقيق ذلك عمل البلدين على فصل العلاقات الاقتصادية عن مجالات الاختلاف السياسية في ظل العلاقات الثنائية وذلك لأهمية التقارب الاقتصادي لكليهما نظراً إلى العقوبات الغربية بعد الأزمة الأوكرانية الروسية التي تم فرضها على روسيا، فالسوق التركي قادر على أن يعوض روسيا جزءاً من خسارتها جراء هذه العقوبات الجيوسياسية التي تمنع وصول روسيا إلى أسواق المال الدولية والحصول على أحدث التقنيات.

وفي المقابل استفادت تركيا من هذه العقوبات حيث ازدادت المنتجات التركية في الأسواق الروسية مع التأكيد على الحاجة الغربية إلى تركيا في المنطقة وأهمية إيجاد سبل للتعاون العسكري معها، مع تعاظم الطموح التركي وإدراكها لحدود قوتها، لذلك أصبحت دائماً حاضرة وبشدة في أي قضية تخص الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فكل من روسيا وتركيا يعدّان فاعلان مؤثرات في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأسود في ظل بحث كل منها على استعادة أمجاد الماضي، لذلك يسعى كلا الطرفين إلى الحفاظ على استقرار العلاقات الطيبة وتتجه تركيا لدور الحياد وعدم المواجهة العسكرية مع روسيا حفاظاً على جملة المصالح المشتركة بعدّها حليفاً يمكن التعويل عليه في حال انتهاج الغرب سياسة عدائية ضد تركيا.

تحظى تركيا بصفة شريك الحوار في منظمة شانغهاي الذي تعدّه تركيا بمثابة البديل عن الانضمام للاتحاد الأوروبي (نجم، 2017: 493) الذي من شأنه أن يوطد العلاقات بين روسيا وتركيا في ظل العقوبات المفروضة على البلدين، إذ تعدّ الشراكة التي تربط البلدين شراكة استراتيجية من شأنها أن تخفف من وطأة العقوبات الاقتصادية لأن السوق الروسية تتمثل المرتبة الثالثة للصادرات التركية والمرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين لتركيا. وبالمقابل تمثل تركيا ثاني أكبر أسواق تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا بالإضافة إلى التعاون في المجال التعليمي لوجود العديد من الطلبة لكلا الطرفين عند الآخر والمنح الدراسية والتفاعل الثقافي التي تلعب دوراً مهماً في توطيد العلاقات والتفاعل بين البلدين. (شبكة الجزيرة، 2022: 7)

أن معظم الصادرات التركية لروسيا تتمثل في الآلات والسيارات والخضروات والفواكه بالإضافة إلى وسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيميائية والمواد الغذائية والنسيج. أما أهم الصادرات الروسية إلى تركيا تتمثل بـموارد الطاقة والمنتجات الحديدية والمواد الكيميائية (arabic.rt.com/5/3/2020).

إن ربط البلدين بمجموعة من المصالح المشتركة من شأنه التأثير على السياسات والتوجهات لكليهما والتوافقات حول العديد من القضايا في ظل سعي الدولتين لأحياء مكانتهم الدولية التي تليق بمنجزات الإرث التاريخي والوضع الجيوبولتيكي الذي لا يمكن إغفاله في منطقة تلهب بالصراعات والأزمات، ولما لهذا الوضع من قدرة على إثبات الدور المركزي لكل من تركيا وروسيا في تغيير السياسة الدولية بما يتوافق مع مصالحهما وخصوصاً في قضايا الشرق الأوسط وأزمات الربيع العربي، وأبرزها الأزمة السورية والليبية ودور كل منهما في هذه الأزمات والموقف المتباين إزاء تلك الأزمات، فبالنسبة للأزمة السورية كانت الرؤية السياسية الروسية متوافقة مع النظام السوري وبأن أحداث الثورة تشكل حالة فوضى ومؤامرة لإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق والمصالح الأمريكية، في حين نظرت تركيا للثورات فرصة لتقوية نفوذها عبر تحالفها وإقامة علاقات مع الأنظمة السياسية الجديدة حيث عملت على إسقاط النظام السوري من خلال دعمها للجماعات المعارضة للنظام السوري (نجم، 2017: 41)، الذي اعتبر متناقضاً مع المصالح الروسية التي تعدّ الساحل السوري انطلاقاً على البحر المتوسط، ولذلك عمدت إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن (كليب، 2016: 372) في العديد من القرارات الخاصة بهذه المسألة انطلاقاً من تخوفها بالتمدد الغربي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور الروسي وبما يهدد مصالحها وطموحاتها في التوسع والهيمنة.

شهدت العلاقة الروسية التركية نوعاً من التوتر في ظل الأزمة السورية عقب إسقاط تركيا للطائرة الروسية في 2015 مما أدى إلى نشوب حالة من التوتر بين البلدين فيما عرف بأزمة المقاتلة الروسية، مما أدى إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي وتجميد حركة السياحة وتخفيض حجم الاستيراد من

تركيا (النجار، 2017: 88) ولكن هذا لم يؤثر في وجود توافق روسي تركي حول سوريا وخصوصاً عقب ظهور داعش واختلال موازين القوى لصالح إيران وإسرائيل، حيث برز هذا التوافق بعد التدخل العسكري التركي في شمال سوريا ضد الأكراد، مما يمثل عملية مهمة لإعادة السيطرة الروسية على الأراضي السورية. لذلك كان هناك نوع من التعاون العسكري بتسيير دوريات عسكرية روسية بالتنسيق مع تركيا لإبعاد مصادر النفط عن الاستحواذ الأمريكي (الشرق الأوسط، 2019) بالإضافة للمشاركة في مؤتمرات إستانا وسوتشي لحل الأزمة السورية.

إن الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية يظهر جلياً من خلال رفضها للسيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم، مع التأكيد على السيادة الأوكرانية ووحدة أراضيها، ونددت بالغزو الروسي لأوكرانيا، وطالبت حلف الناتو باتخاذ موقف صارم مما يحدث في أوكرانيا، لذا منعت السفن الحربية الروسية من عبور مضيق البسفور والدردنيل وخاصة بعد سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم، وهذا من شأنه تعزيز الوجود الروسي في البحر الأسود، وهكذا القدرة على الوصول إلى سوريا ودعم مقاتليها الذي سينعكس على فعالية الدور التركي في سوريا، ففي حالة تعاظم الوجود الروسي في منطقة ترانسدينستر الانفصالي في مولدوفا وتمركز قواتها العسكرية في ابخازيا ستصبح لها الهيمنة على البحر الأسود مما يثير المخاوف التركية في ظل احتواء البحر الأسود على احتياطات ضخمة من الغاز التي تعمل تركيا للإفادة منها. (studies.aljazeera, 2022: 4)

## المطلب الثاني

### العلاقات الروسية الأوكرانية 2014 – 2022

ترتبط كل من روسيا وأوكرانيا بروابط سياسية اقتصادية وديمقراطية ودينية وكانت منطقة الصراع بين روسيا الإمبراطورية والدولة العثمانية، ويتواجد العنصر الروسي في الشرق والجنوب الأوكراني لأنها كانت إحدى دول الاتحاد السوفيتي سابقاً بحيث تعد الدولة الثانية بعد روسيا في الأهمية الاستراتيجية (2021, mubasher, aljazeera.net) ومع انهيار الاتحاد السوفيتي سعت روسيا لإيجاد رابطة كومنولث الدول المستقلة تضمنت كل من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء والدول الخمس لآسيا الوسطى وأذربيجان وأرمينيا ومولدافيا وجورجيا (2021, m. marefa: 2)، وكانت وظيفة هذا الاتحاد معالجة القضايا الأمنية والعسكرية لدوله وتدعيم العلاقات الخارجية بين الدول الأعضاء، وتنظيم الهجرة عبر حدودها، والتوافق حول قضايا البيئة ومكافحة الإرهاب.

وظهر النزاع الأوكراني الروسي حول مسألة شبه جزيرة القرم جلياً في مطلع 2014 حيث كانت الشرارة بإعلان الرئيس الأوكراني يانكوفيتش بتعليق الانضمام للاتحاد الأوروبي مما أثار الاشتباكات بين المتظاهرين والأمن، وعزل البرلمان الأوكراني الرئيس وأصدر قراراً بإلغاء قانون اللغة للأقليات ومن ضمنها اللغة الروسية، وإعلان اللغة الأوكرانية اللغة الرسمية، الأمر الذي أثار الأقليات الروسية في تلك المناطق، ولذلك قررت روسيا التدخل العسكري للسيطرة على شبه جزيرة القرم فيما وصف هذا العمل بأنه مخالف للسيادة الأوكرانية واختراق للقانون الدولي، فيما اعتبرت روسيا عزل يانكوفيتش بأنه انقلاب على الاختيار الإرادي للشعب الأوكراني (www.bbc.com/30/11/2018).

أن الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بعدد ممر للسفن التجارية والعسكرية الروسية بالإضافة إلى كونها تحتوي أقليات روسية بالإضافة لذلك الأهمية الاقتصادية، فمن خلالها تمر أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا.

وانطلاقاً من الطموح الروسي لاستعادة المكانة التاريخية كقوة عالمية عظمى من خلال السيطرة والتمدد إلى الجوار القريب عملت على امتلاك شبه جزيرة القرم لأنه بمثابة سيطرة على مياه البحر الأسود، وهكذا يشكل مصلحة حيوية لروسيا بالإضافة إلى أن حوالي 58% من سكان شبه جزيرة القرم هم من العرق الروسي (BBC.com. 2022, 2).

وهكذا استخدمت روسيا هذه الورقة كذريعة للسيطرة على القرم مؤكدة على حماية المتحدثين باللغة الروسية فيها بالإضافة إلى وجود أهم المحاصيل الزراعية في هذه المنطقة ومصانع الكيماويات مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية في المنظور الروسي. (3, 2014, reuter.com) ويؤكد مستشار الأمن القومي الأمريكي زينغزو بريجنسي على الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا "إن روسيا إذا فقدت أوراسيا، فعلمها أن تنسى أنها ستصبح قوة عظمى في العالم وأوكرانيا في قلب أوراسيا ومن يسيطر على هذا القلب يتمكن من السيطرة على العالم حيث مركز الطاقة والمواصلات البرية والبحرين بين آسيا وأوروبا ولهذا من الصعب على روسيا ترك أوكرانيا أو التخلي عنها للغرب) بريجنسي، 2013: 175)

لذا رفضت روسيا على نحو حازم انضمام أوكرانيا لحلف الناتو الذي يشكل خطراً وجودياً على روسيا الاتحادية فحسب المادة الخامسة من اتفاقية الناتو التي تنص على (أن أي هجوم يتعرض له عضواً في الحلف يعدُّ هجوماً على الحلف بأكمله) مما يعني في حال انضمت أوكرانيا لهذا الحلف سيؤدي إلى مواجهة بين روسيا وقوات حلف الناتو (im.arabi, 2022: 3)

لذا عملت على الولوج للداخل الأوكراني لما تتمتع به من نقاط قوة في أوكرانيا يجعلها تلعب دوراً منافساً للدور الغربي في تلك المنطقة وتحقيق جزء من طموحاتها واستعادة مكانتها وعظمتها لما كانت عليه في ظل الاتحاد السوفيتي السابق (بريجنسي، 2013: 113)، لذا عملت روسيا على استخدام سياسات دفاعية للحفاظ على أمنها القومي.

## المطلب الثالث

## العلاقات التركية الأوكرانية 2014 – 2022

إن الموقع الجغرافي لأوكرانيا بين روسيا وأوروبا مع وقوعها على البحر الأسود منحها أهمية استراتيجية جيوسياسية، مما دفع تركيا لإقامة علاقات سياسية واقتصادية متميزة معها، بالإضافة للعلاقات الدبلوماسية التي تجذرت منذ اعتراف تركيا بسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها مع عدم اعترافها بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا لوجود أقلية من تتر الترك يقطنون في شبه الجزيرة، فهناك تفاعل ثقافي بين البلدين أعطى تركيا الحق في الدفاع عن أوكرانيا وأراضيها، تمثل الحاجز أمام التوسع الروسي الهادف للسيطرة على أوكرانيا بعدّها طريق التواصل بين روسيا وأوروبا والممر الوحيد للقوات الغربية في حال نشب صراع بين حلف الناتو وروسيا. (دراسات الجزيرة، 2014:1)

تعدّ أوكرانيا منطقة استثمارية مهمة للسوق التركية حيث بلغ حجم التبادل التجاري في 2021، 7,42 مليار دولار، فمن أبرز الصادرات التركية لأوكرانيا الصلب والسفن والسيارات والخضراوات والفواكه إضافة لقطاع التكييف والصناعات الدفاعية. وفي البيان الصادر عن هيئة الإحصاء التركية أكد على أن الصادرات التركية إلى أوكرانيا في 2021 ارتفعت إلى 2.9 مليار دولار وبلغت الواردات التركية 4.52 مليار دولار (alaraby، 2022).

وفي الناحية الأمنية تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري ومالي مع تزويد تركيا لأوكرانيا بطائرات مسيرة الذي من شأنه أن يؤدي إلى تضارب العلاقات التركية الروسية بعدّ الأولى دولة من دول حلف الناتو وإمدادها أوكرانيا أسلحة متطورة سيلعب دوراً في التصعيد العسكري في حال نشوب الحرب وسيقوي من الموقف الأوكراني في مواجهة روسيا في ظل السعي الأمريكي والغربي لتحجيم القوة الروسية العسكرية، بالإضافة إلى أهمية التقارب التركي الأوكراني في مواجهة المد الروسي في منطقة آسيا الوسطى. لذلك عملت أوكرانيا على التوافق مع تركيا في المسألة الأذربيجانية مؤكدة على وحدة السيادة الأذربيجانية، وهنا يبرز التأييد الأوكراني للسياسة التركية الذي من شأنه أن يعطي دوراً بارزاً لتركيا في القضايا الإقليمية وإيجاد شراكات دولية ومناصرين لها في منطقة البحر الأسود التي تعدّ منطقة حيوية للسيطرة على الملاحة البحرية، وجسراً رابطاً بين آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وبين أوروبا، لذلك سعت تركيا جاهدة للحفاظ على هذا الممر المائي الاستراتيجي، لأن سيطرة روسيا على حوض البحر الأسود من شأنها تهديد المصالح القومية التركية مع التأكيد على الحق التركي في منع السفن الحربية التي يمكن أن تمر نحو البحر الأسود في حالة الصراع العسكري وهذا ما خولته لتركيا اتفاقية مونترو في عام (1936) (www.alarabiya.com، 2022).

وهكذا نستطيع ملاحظة أن تركيا لن تتوانى عن حماية الأقلية التترية التركية في القرم وحماية مكانتها وتأثيرها في آسيا الوسطى والعديد من الأزمات في منطقة الشرق الأوسط لكونها ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف الناتو لذلك عملت على تطوير علاقاتها العسكرية مع أوكرانيا من خلال شراكات تصنيع الطائرات المسيرة التركية وبناء مصنع لها في أوكرانيا، مع تنفيذ مناورات عسكرية مشتركة بالإضافة إلى توقيع بروتوكول للتعاون العسكري لشراء معدات عسكرية تركية وتوقيع اتفاقيات إنتاج مشترك للذخائر، مع توقيع عقوداً لتصنيع المحركات الخاصة بصواريخ الكروز التركية (alarabiya، 2022).

وتأسياً على ما سبق نستطيع القول أن السياسات الدفاعية الأمنية التركية الأوكرانية دليلاً واضحاً على سعي تركيا لحماية عمقها الاستراتيجي في مواجهة روسيا ومحاصرتها في منطقة حيوية، لأن السيطرة عليها يمكن أن يؤثر في الأمن القومي لكليهما، بالإضافة إلى اعتبار ورقة أوكرانيا ورقة رابحة لتركيا لإعادة العلاقات مع دول حلف الناتو. ولكن في المقابل لن تجازف تركيا في الدخول بأي صراع مسلح مع روسيا لضمان استمرار العلاقات ونظراً إلى التفوق الروسي العسكري ولذلك عمدت للاتجاه الدبلوماسي والتوسط لحل الأزمة.

## المبحث الثاني

## تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات التركية الروسية 2014 – 2022

## المطلب الأول

## الأزمة الأوكرانية الروسية 2014 - 2022

شكلت الاحتجاجات التي شهدتها أوكرانيا في ديسمبر 2013 فتيل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا حيث جاءت نتيجة رفض الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية التجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي (أبو رشيد، 2011: 1) وتقارب سياساتها مع روسيا مما أدى إلى حدوث أعمال شغب ومظاهرات ومواجهات قوية بين الأمن والمتظاهرين. وفي المقابل حاولت روسيا استغلال الموقف بتقديمها مساعدات مالية وتسهيلات في أسعار الغاز لأوكرانيا رغبة منها في أبعاد أوكرانيا عن الاحتواء الأوروبي لها، وعليه خسرة منطقة مهمة تمثل العمق الاستراتيجي لروسيا (نافع، 2014: 4).

ونتيجة تلك الأحداث ألغى مجلس النواب الأوكراني قانون الأقليات، وأعلن اللغة الأوكرانية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، وأسقط قانون منح التظاهر وحدّد صلاحيات الرئيس، وعليه تم عزل الرئيس الأوكراني فكتور يانكوفيتش مما أثار الغضب الروسي الذي عدّ هذا العزل بمثابة خرقاً للشرعية الشعبية في انتخاب الرئيس. (always news.net، 2014، 1)



لقد اعتبرت روسيا أن عزل الرئيس الموالي لها وتنصيب رئيس آخر موالي للغرب سوف يؤثر في المصالح الاستراتيجية الروسية، مما حدا بها إلى استغلال حالة التوتر والاضطراب التي تعيشها أوكرانيا إلى القيام بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم مما أغضب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه التحرك الروسي (راشد، 2014: 122) حيث يشكل إقليم القرم بالإضافة إلى ميناء طرطوس في سوريا إطلالة مهمة على البحر المتوسط لروسيا وطريقها إلى المياه الدافئة (مجلد، 2014: 75) ومنطقة مهمة وحامية مهمة أمام أية تهديدات من حلف الناتو على روسيا، وهكذا فلا يمكن لروسيا التنازل عن جزيرة القرم لأنها حسب وجهة نظرهم واقعة ضمن المصالح الروسية، بالإضافة إلى أن معظم سكانها هم من الروس.

ولتحقيق رغبة روسيا لظم جزيرة القرم عملت على إجراء الاستفتاء الشعبي للإقليم حول الانضمام لروسيا أو البقاء مع أوكرانيا في 2014 الذي جاءت نتيجته برغبة سكان الإقليم الانضمام تحت السيطرة الروسية بنسبة 95% (فيشان، 2014: 4)، وفي المقابل كان الرد الأوكراني رافضاً نتيجة هذا الاستفتاء وعُدَّ التدخل الروسي مخالفاً لقواعد القانون الدولي لأنه لا يحق للإقليم الاستقلال عن أوكرانيا دون موافقة السلطة المركزية التي تعدّه بذلك تعدي على سيادتها وتفكيك التكامل الجغرافي بين أجزائها. (BBC news.com, 2014, 1)

لقد أجمعت أزمة القرم العلاقات الروسية الأوكرانية مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بفرض العديد من العقوبات على روسيا، وكذلك التهديد بهذه الخطوة وتعليق التعاون الغربي مع روسيا وطردها من مجموعة الدول الثمانية الصناعية، وتهديد الاتحاد الأوروبي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس، بالإضافة إلى تعليق التعاون البريطاني الروسي في المجال العسكري وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 33 مسؤولاً روسيا (BBC.com, 2014, 1) وقيام حلف الناتو بتعزيز دفاعاته في شرق أوروبا مع نشر مقاتلات فرنسية وبريطانية فوق منطقة البلطيق، وطائرات استطلاع للقيام بدوريات في أجواء بولندا ورومانيا.

وجاءت اتفاقية مينسك الأولى والثانية كجهد دولي لحل الأزمة التي من شأنها إحداث اضطراب وتوتر عالمي ما بين روسيا وحلفاء الناتو ليتم التوصل إلى خطة سلام لوقف إطلاق النار وتضمنت الاتفاقية الأولى 13 بنداً تم توقيعها في بيلاروسيا بين كل من روسيا وأوكرانيا بالإضافة لفرنسا وألمانيا وهي مبادرة من الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) لوقف استخدام الطيران الحربي والعمليات العسكرية في منطقة دونستك ولوهانسك مع إيجاد آلية مراقبة دولية وإيجاد ممرات إنسانية ومناطق عازلة وعدم استعمال الأسلحة الثقيلة ومنع الطائرات بدون طيار من التحليق فوق المناطق الأمنية وتبادل الأسرى بين الجانبين (2014, aljazeera).

وجاءت اتفاقية مينسك الثانية نظراً إلى عدم الالتزام باتفاقية مينسك الأولى في 2014 مع استمرار الصراع في شرق أوكرانيا، وتم توقيع مينسك الثانية في 2015 تضمنت وقف إطلاق النار في مناطق الصراع في أوكرانيا والإفراج عن الرهائن وتوزيع المساعدات الإنسانية وإنشاء آلية دولية، بالإضافة لإعادة السيطرة على مناطق النزاع من الحكومة الأوكرانية (2015, weather)، ونصت أيضاً على انسحاب الجيش الأوكراني والانفصاليين إلى خط الجبهة الواقع إلى جهة الغرب وتضمنت أيضاً رفع الحصار الاقتصادي وإعداد دستور جديد لأوكرانيا يقضي بالمركزي في منطقتي دونستك ولوهانسك ومراقبة الحدود في مناطق النزاع من قبل أوكرانيا ولكن الاتفاقيات لم تنجح في تحقيق التهدئة إذا تم خرقها في العديد من الأوقات (شبكة الجزيرة، 2015: 3).

وبعد شد وجذب تجدد التوتر ما بين روسيا وأوكرانيا في شباط 2022 مع حشد القوات الروسية ما يقارب 150 ألف جندي على الحدود مع أوكرانيا، وقابله إرسال قوات عسكرية من الولايات المتحدة وحلف الناتو لبعض الدول الحليفة لها والقريبة من الحدود الأوكرانية ضمن مبادرة الردع الأوروبية وردع العدوان الروسي على أوكرانيا، وبدورها ونددت روسيا بقيام الولايات المتحدة بحشد قواتها الذي اعتبرته أداة لجرها للنزاع معها. (aa.com.tr, 2022, 1)

وهكذا يمكن عدُّ هذه المرحلة من العلاقات الدولية بمرحلة انتقالية نحو التعددية في ظل التحالف الغربي الأمريكي ضد روسيا، بحيث يتم فيه إعادة صياغة جديدة لميزان القوى وبما يؤكد على عظمة الإرادة الروسية في أن تكون فاعلاً رئيساً في هذا التحول، وهكذا إخماد المعارضة في الداخل مع تصعيد التوتر في أوكرانيا الإعلان عن استقلال جمهوريتي دونستك ولوهانسك، بالإضافة إلى القيام بعدد من المناورات في الجنوب على الحدود مع أوكرانيا، وتم إرسال قوات روسية إلى هاتين الجمهوريتين بحجة حفظ السلام، (trtarabi.com, 2022, 1)

ونتيجة دخول القوات الروسية للأراضي الأوكرانية طالبت العديد من الدول الأوروبية بإخلاء مواطنيها من أوكرانيا في بداية النزاع، حيث أوقفت ألمانيا فتح خط أنابيب الغاز نورد ستريم بين روسيا وألمانيا، إضافة إلى فرض عقوبات أمريكية وأوروبية على 27 شخصية سياسية ومنظمات روسية ومصرفين مملوكين لروسيا مع فرض عقوبات على نخب روسية، بالإضافة لوضع قيود على الصفقات الأمريكية المرتبطة بالديون الوطنية لروسيا ومنع المستثمرين الأمريكيين من ممارسة الأعمال التجارية في جمهورية لوهانسك ودونستك، بالإضافة للعقوبات البريطانية المفروضة على خمسة بنوك روسية وثلاثة من رجال الأعمال الروس الأثرياء الذي من شأنه الأضرار بالاقتصاد الروسي وخاصة إذا تم استبعاد روسيا من نظام سويسفت للتبادل المالي. (BBC.com, 2022, 1)

وهذا الأمر أدى إلى منع إقامة أعمال تجارية خارجية للبنوك الروسية التي عملت على الأضرار بإيرادات الدولة بالإضافة إلى إمكانية منعها من

التعامل بالدولار في معاملاتها التجارية، وتقييد قطاع الطاقة خصوصاً في ظل منع فتح خط أنابيب بين روسيا وألمانيا الذي لحق إضراراً بالغة في الاقتصاد الروسي حتى لو وجدت أسواقاً أخرى مثل الاتجاه نحو الصين. من ناحية أخرى فإن هذه العقوبات ستؤدي إلى تداعيات كبرى على الاقتصاد العالمي وليس فقط الاقتصاد الروسي وخاصة قطاع النفط والطاقة ولما له من تأثير على الاقتصاد العالمي حيث ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها وارتفع خام برنت 25 سنتاً أو 26% إلى 97.09 دولاراً للبرميل الواحد وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 28 سنتاً أو 1.41% إلى 92.35 دولار للبرميل في 23/شباط/2022 بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود لتقترب من 100 دولار للبرميل كون روسيا من أكبر منتجي النفط في العالم حيث تنتج أكثر من 10 ملايين برميل يومياً (2022, aljazeera.net). وبالمقابل اعتبرت روسيا بأن هذه العقوبات غير شرعية وبأنها تمثل العصا التي تهدد أوروبا روسيا لها على مدار سنوات (2022, alarabiya.net).

### المطلب الثاني

#### الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي

عملت روسيا على بناء ترسانتها العسكرية والنووية استعداداً لإعادة الدور الروسي على الساحة الدولية كما كان قبل عام 1991م، ولذلك عملت على مد نفوذها في مناطق العمق الاستراتيجي، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط حيث التدخل الروسي واضحاً في العديد من أزمات تلك المناطق، ولأن أوكرانيا كانت وما تزال في المنظور الروسي تشكل الحديقة الخلفية لها بوقوعها على البحر الأسود الذي يشكل ممراً مهماً للاقتصاد الروسي إلى أوروبا بالإضافة إلى أن معظم الأسلحة الروسية والسفن الحربية الروسية هي من صناعة أوكرانية مع اعتماد أوكرانيا على الطاقة والوقود الروسي. (2022, alarabiya.net, 1)

إن الموقع الجيوسياسي لأوكرانيا التي تعدّ حاجزاً بين روسيا ودول حلف الناتو الذي بدوره يشكل لروسيا أهمية حيوية في القيام بأية عدوان بري ضد الدول أوربية. كما أن جزيرة القرم تحتوي على ميناء سيفاستوبول الذي يضم الأسطول البحري الروسي وكما أنها نقطة مهمة للتواصل مع القوات الروسية في ميناء طرطوس السوري (أمين، 2014: 334) وانطلاقة للدور الروسي في البلقان وشرق أوروبا وأنها المعبر الأساسي لأنابيب الطاقة نحو أوروبا وتم تأجير ميناء سيفاستوبول لروسيا في سبيل تحقيق أهدافها في السيطرة على المنافذ المائية، بالإضافة لذلك تعدّ أوكرانيا من أكبر مصدري الذرة والقمح للعالم مع امتلاكها الموارد المعدنية بعدها من أكبر الدول المنتجة للصلب مع امتلاكها أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا (جمول، 2014: 2).

وحقيقة الأمر أن العلاقة الاقتصادية والتاريخية والجغرافية تجعل من أوكرانيا منطقة للتنافس والنزاع من قبل روسيا التي تنظر إليها كدولة تابعة لها في العهد السوفيتي وأن الموقع الجيوبوليتيكي لأوكرانيا والخوف من أن تصبح دولة في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، مما يهدد المكانة الروسية التي سعى إلى تعظيمها الرئيس فلاديمير بوتين منذ وصوله إلى الحكم وإيجاد دوراً أساسياً في النظام الدولي الفوضوي وإعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى أن موقع أوكرانيا يمكن في المستقبل أن يهدد الصعود الروسي من قبل الدول الغربية في حال محاصرة البحر الأسود، لذلك عملت روسيا على الحفاظ على أمنها القومي من خلال اتباع سياسات دفاعية وهجومية، كان أولها دخول قواتها العسكرية لأوكرانيا بالرغم من العقوبات الغربية والأمريكية مستغلة الوجود القومي الروسي شبه جزيرة القرم مع سعيها لإيجاد سلطة موالية لها في أوكرانيا انطلاقاً من منظورها في الحفاظ على الجوار القريب من أجل الحفاظ على موازين القوى في النظام الدولي. (2022, noonpost.com, 6)

### المطلب الثالث

#### الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور التركي

أن التصور التركي نحو أوكرانيا يستند إلى أن الأزمة الأوكرانية يمكنها أن تسبب متغيرات سياسية وأمنية وإستراتيجية وثقافية اجتماعية بحيث يعاد معها توزيع القوى في حوض البحر الأسود وفي النظام الدولي، لذا تسعى تركيا إلى القيام بدور متوازن تجاه الأزمة الأوكرانية لأن أوكرانيا كدولة تجمعها مصالح عسكرية واقتصادية مع الدولة التركية بالإضافة إلى الأقلية التركية التتية في منطقة القرم ولأنها شريك اقتصادي أممي استراتيجي لتركيا في ظل تنوع منظومة العلاقات الخارجية التركية، لذلك حرص الرئيس التركي أردوغان في خصم الأزمة الأوكرانية الروسية في شباط 2022 على التأكيد على متانة العلاقات التركية الأوكرانية، وعليه تم توقيع اتفاقية بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون في مجال الشباب ومذكرات تفاهم بين الهيئات الضريبة لكلا البلدين. وعلى صعيد آخر أوضحت الخارجية التركية في بيان لها بعدم قبول القرار الروسي القاضي باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك شرق أوكرانيا واعتبرته معارضا لاتفاقيات مينسك وانتهاكاً للسيادة الأوكرانية (2022, Arabic)

ونستطيع من خلال متابعة الأحداث أن نشاهد إن العلاقات التركية الأوكرانية قوية في ظل التعاون العسكري وخصوصاً في الصناعات الدفاعية والطائرات بدون طيار بالإضافة إلى وجود ما يزيد عن 700 شركة تركية برأس مال يزيد عن 7.5 مليار دولار، وهكذا ارتفاع التجارة البينية بين البلدين في عام 2021 بنحو 61.2%، وبذلك تعدّ أوكرانيا في المرتبة 12 للدول المصدرة لتركيا بواقع 4.52 مليار دولار في 2021 (2022, Arabic post) بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء الرسوم الجمركية على حوالي 95% من إجمالي عدد السلع التي تصدرها أوكرانيا إلى تركيا في ظل اتفاقية التجارة الحرة التي ستدخل حيز

التنفيذ في يناير 2023 مما يتيح أسواقًا جديدة للاقتصاد التركي يمكن له أن يحل محل الواردات الروسية والتقليل منها (arabic post2022)، وخصوصًا في ظل فرض عقوبات مشددة على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لذلك تسعى دائمًا تركيا إلى البحث عن أقل خسائر ممكنة وإيجاد حليف اقتصادي جديد يجعلها أكثر قربًا من الغرب ومن الرضا الأمريكي عنها.

#### المطلب الرابع

##### الموقف التركي تجاه الأزمة الأوكرانية الروسية

أن الموقف التركي كان مشددًا على وحدة وسيادة الدولة الأوكرانية منذ اندلاع الأزمة في عام 2014 رافضًا التدخل الروسي في الأحداث الداخلية الأوكرانية وغزوها لشبه جزيرة القرم لأن استقرار أوكرانيا هو ضمان استقرار المحيط التركي في منطقة حوض البحر الأسود. وحرصًا من الجانب التركي على المصالح الاستراتيجية التي تربطه بالدولة الروسية عملت على الوقوف على الحياد ولعب دور الوساطة في سبيل حل الأزمة والتوصل إلى تهدئة من منطلق براغماتي واقعي لحرصها على الإبقاء على مكاسبها الاقتصادية من الطرفين وخصوصًا أمداد الغاز الطبيعي الروسي. وهذا نستطيع القول أن تركيا كدولة من دول حوض البحر الأسود معها فرصة قوية لاستخدام قوتها الناعمة للعب دورًا مؤثرًا في المفاوضات مع روسيا، حيث عملت على التأكيد للاحتكام للدبلوماسية والحوار بين أطراف الأزمة وخصوصًا بعد حشد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لقواتها في مواجهة المد العسكري الروسي، الذي أصبح فيه الموقف التركي معقدًا كونها إحدى قوات حلف الناتو الذي يتحتم على هذه العضوية الوقوف إلى الحلف في حالة نشوب حرب، وللتماهي مع قرارات هذا الحلف في الأزمة الأوكرانية الروسية أبرزت تحديات وصعوبات في الموقف التركي في ظل تعدد المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بينها وبين كل من روسيا وأوكرانيا من جهة وبين تركيا والولايات المتحدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الانعكاس في الموقف الخارجي التركي على المجريات في الداخل التركي (دراسات الجزيرة، 2022: 3)

وفي محاولة لإيجاد حل للأزمة الأوكرانية الروسية عرض الجانب التركي ممثلًا بالرئيس رجب طيب أردوغان مبادرة لتنظيم قمة بين الرئيس الروسي ونظيره الأوكراني لتسوية الأزمة وخفض التوتر وإيجاد صيغة للتفاهم لتجنب جميع الأطراف الخسائر التي يمكن أن تلحق من جراء اندلاع الحرب، وفي سبيل ذلك زار الرئيس التركي العاصمة الأوكرانية كييف قبل دخول القوات الروسية للأراضي الأوكرانية من أجل التوصل للتهدئة في ظل توافد الحشود العسكرية على الحدود الأوكرانية والسعي لتجنب الحرب وتداعياتها على كافة الأطراف أنه لم يستطيع نتيجة تعنت الموقف الروسي والأوكراني وتمسك كل منهما بمطالبهما من إيقاف هذه الحرب حتى النهاية من كتابة هذه الدراسة. (alaraby.co.uk, 2022, 2)

#### المطلب الخامس

##### تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا

يظهر أثر الأزمة الأوكرانية في تركيا سياسيًا حيث لم تبدي روسيا اهتمامًا كبيرًا للتحركات الدبلوماسية الروسية للتوصل لحل الأزمة على نحو سلمي متجاهلة المطالب التركية وهذا من شأنه التقليل من أهمية الدور التركي إقليميًا ومن الناحية الجيوسياسية فإن احتلال أوكرانيا يعني تواجد قوات عسكرية روسية في مياه البحر الأسود مما يشكل خطرًا على المصالح التركية ومن شأنه أضعاف الدور التركي في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى أما اقتصاديًا ستأثر تركيا جراء ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا بسبب الأزمة بالإضافة إلى تراجع الحركة التجارية ما بين تركيا وأوكرانيا وما بين تركيا وروسيا جراء فرض عقوبات صارمة على روسيا والتأثر بأزمة الغذاء العالمي التي ستعكس آثارها على العالم (m.arabi21.com, 2022, 2) وتبلغ خسارة تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية 40 مليار دولار وانخفاض احتياطي البنك المركزي التركي بنحو مليارين دولار في أواخر شباط 2022 وهذا من شأنه تقويض الاقتصاد التركي (noonpost.com, 2022, 2)

أن هذه الأزمة أثرت بصورة كبيرة على أمن الطاقة في أوروبا حيث تعد روسيا من أكبر مصدري الطاقة لأوروبا بالإضافة لكونها من أكبر الدول المصدرة للقمح عالميًا مع استمرار الحرب من المرجح أن تنخفض الإمدادات العالمية للمنتجات الزراعية ما بين 10% إلى 50% بالإضافة إلى الآثار السلبية للجوء الأوكراني وتضرر قطاعي السياحة والتصنيع مما ينعكس إثارة على العلاقات التركية والروسية والبحث عن بديل في ظل استمرار الأزمة. (دراسات الجزيرة، 2022: 12).

#### المطلب السادس

##### مستقبل العلاقات التركية الروسية في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية

شكلت الأزمة الأوكرانية الروسية نقطة حاسمة في تحديد شكل النظام الدولي وما ستؤول إليه طبيعة العلاقات الدولية السياسية، وتبلورت التحالفات حيث التحالف الأوروبي الأمريكي داعمًا لأوكرانيا من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، ليعيد صياغة هذه العلاقات وموازين القوى في هذا العالم، بحيث لا يمكن إغفال الدور الروسي في هذا النظام. فمنذ تدخلها في العديد من أزمات الشرق الأوسط وروسيا تسعى إلى تبني استراتيجيات مختلفة لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم، حيث عملت على تطوير ترسانتها النووية والعسكرية، بالإضافة إلى عمل شراكات مع العديد من القوى العالمية.

سعت روسيا لذلك لمواجهة الضغوطات الموجهة لها من حلف الناتو وخصوصاً بعد تمدده ليشمل دول البلطيق ودول أوروبا الشرقية وكانت أوكرانيا الهدف التالي لهذا الحلف، وهذا ما رفضته لما لها من أهمية جيواستراتيجية مرتبطة بأمنها القومي وطموحاتها المستقبلية ولرفضها أي منافس لها في أوكرانيا.

وفي المقابل وقف تركيا منددة بالهجوم الروسي على أوكرانيا داعية إلى اللجوء للقانون الدولي والتهدئة منطلقاً من ارتباطها الاقتصادي بالدولتين بحيث لا تستطيع أن تضر باقتصادها بالرغم من وجودها كقوة عسكرية كبرى في حلف الناتو الذي يتوجب منها الوقوف إلى جانبه في حال تطلب الأمر ذلك. وفي حال الاعتداء على أحد دول الحلف لأن الموقف التركي لن يكون على الحياد في حال التصدي للهجوم العسكري الروسي من قبل حلف الناتو، ومع الغزو الروسي لأوكرانيا الذي سيكون له تداعياته على تركيا الذي حاولت إنجازه بالطرق الدبلوماسية، فإنه من غير الممكن أن تبقى على الحياد ولعب دور التوازن ما بين أوكرانيا وروسيا فهي ملتزمة مع الناتو ومواقفه لأنها حليف للغرب.

ومع ازدياد القصف الروسي وقوع العديد من القتلى والأسرى عملت تركيا على التأكيد على بنود اتفاقية مونترو في حوض البحر الأسود، باعتبار وأن ما يحدث على الأرض الأوكرانية سيكون له انعكاساته على أزمات الشرق الأوسط والدور التركي فيها، وهكذا أخذت العلاقات التركية الروسية منحى تنازلي سعت فيه تركيا على توطيد علاقاتها مع دول الخليج العربي والتقارب مع إسرائيل في خضم هذه الأزمة التي تعصف بالاقتصاد التركي والعالمي كان لا بد لتركيا من إيجاد شراكات جديدة في ظل العقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على روسيا، لذلك عملت على إثارة قضية الأقلية التركية في القرم والمطالبة بحمايتها في ظل الغزو الروسي وحرصها على الحفاظ على عدم سيطرة روسيا على حوض البحر الأسود الذي من شأنه تهديد المصالح القومية التركية. (haryana.com,2021,4)

وخلاصة القول أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً الذي من شأنه أن يكبد خسائر للدول الصناعية، وعليه البحث عن ملاذات أخرى للاقتصاد التركي بالإضافة إلى تأثر القطاع الاقتصادي التركي من جراء الأزمة لأن أوكرانيا تعدّ من أهم الأسواق التركية، وهكذا ستخفض الصادرات التركية والواردات مما يؤثر في الاقتصاد التركي الذي يعاني من انخفاض الليرة جراء التصعيد الروسي في أوكرانيا، بالإضافة إلى انخفاض عائدات السياحة وزيادة فاتورة الواردات التركية الذي بدوره أثر سلباً في اقتصاد تركيا.

جاءت توقيع الاتفاقية الأمنية العسكرية التركية الأوكرانية في ظل اشتعال التوترات بين أوكرانيا وروسيا في 2022 لتؤكد على الوقوف التركي إلى الجانب الأوكراني المؤيد له وليس سياساته ودعماً له في مواجهة المد الروسي إلا أن تداعيات الأزمة والتصعيد العسكري الروسي كان أكبر من الرد الأوكراني على أرض القتال وبأن النفوذ والمد الروسي لن يتوقف، وهكذا لن تقف تركيا مكتوفة الأيدي اتجاه هذا التوسع الذي بات مقلقاً لها في حال السيطرة على طرق الملاحة في البحر الأسود بالرغم من إدراك تركيا لحجم القوة الروسية وبأنها لن تقدر على مواجهتها منفردة دون التعاون مع الدول الغربية في مواجهة هذا الغزو الروسي في المنطقة.

أن اعتماد تركيا على روسيا كشريك اقتصادي من ناحية الغاز والسياحة أثر في ميزان الحساب الجاري التركي مع انخفاض حركة السياحة بسبب التصعيد العسكري وهو ما سيؤثر أيضاً في حاجات تركيا من العملات الأجنبية بالإضافة إلى مشكلة الأمن الغذائي العالمي التي ستزيد من التكاليف بأسعار السلع الأساسية عالمياً وانعكاسه على تركيا.

وهذا تدرك تركيا حاجتها للإبقاء على نوع من التفاهم مع روسيا في الشراكة التركية الروسية اقتصادياً وبالإضافة لحاجتها لإيجاد شريك قوي لها في منطقة حوض البحر الأسود لذلك تكتفي تركيا بالتأكيد على العمل وفق الاتفاقيات الدولية والعودة إلى طاولة المفاوضات مع التنديد بالهجوم العسكري على أوكرانيا.

وأخيراً نستطيع القول أن العلاقة بين تركيا وروسيا لن تصل إلى حد الصراع بل هي اختلاف في وجهات النظر حول كيفية التعامل مع الأزمة طالما بقيت في مجال عدم استسلام أوكرانيا وهزيمتها ولكن إذا تمت السيطرة الروسية على أوكرانيا سيتم تهديد المصالح التركية في حوض البحر الأسود والتأثير على قدرات تركيا في الأزمات وخصوصاً الأزمة السورية وإيقاف الطموح التركي بأن تصبح أنقرة منطقة لتوريد الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية مما يوقف التطلعات التركية دون التحقيق، وأن ما ستشهده المنطقة من تحولات في موازين القوى ستعكس على العلاقة التركية الروسية في ظل التجاذبات الحاصلة نتيجة التصعيد العسكري الروسي على أوكرانيا.

#### الخاتمة والنتائج والتوصيات:

جاءت الأزمة الأوكرانية الروسية لتؤكد على رغبة روسيا في تغيير موازين القوى في المنطقة وعالمياً، لتؤكد على عظمة وقوة الدولة الروسية أمام القوى الغربية وعودتها إلى الإمبراطورية السوفيتية السابقة ولتؤكد على الأهمية الجيواستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي كمناطق نفوذ تابعة لها. لذلك حرصت روسيا على التصعيد العسكري من ثم السماح للدبلوماسية من العمل تؤكد على حرصها بالدفاع عن مصالحها الاستراتيجية كقوة عظمى قادرة على تغيير السياسة الدولية وشكل النظام الدولي نحو تعددية قطبية تكن روسيا أحد أعمدها الرئيسية ولها كلمتها على الساحة الدولية مع ما ستلحقه هذه الأزمة وانعكاساتها على طبيعة العلاقة التي تربط روسيا بالدول الأخرى وعلى رأسها الدولة التركية التي تعمل هي الأخرى على أن

تصبح قوة إقليمية مهمة في المنطقة، بالإضافة إلى وجود هاتين الدولتين في العديد من أزمات المنطقة للحفاظ على مصالحها الحيوية في منطقة الحوض البحر الأسود ومنطقة الشرق الأوسط بالرغم من التباين والفرق الواضح بين الدولتين من الناحية العسكرية والاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

1. أن تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية تلقي بظلالها على طبيعة العلاقات التركية الروسية في ظل العقوبات السياسية والاقتصادية على روسيا وسيؤدي إلى الإضرار بهذه العلاقات.
2. ستؤدي الأزمة الأوكرانية الروسية إلى تفاقم التضخم وانخفاض الليرة التركية والضرر بالاقتصاد التركي في ظل ارتفاع أسعار النفط عالميًا وانخفاض حركة السياحة الأوكرانية الروسية على الأراضي التركية مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد والإيرادات التركية من العملة الأجنبية.
3. أن وقوف تركيا بجانب حلف الناتو التي هي قوة عسكرية مهمة فيه ستؤدي إلى تضارب مصالحها مع روسيا مما سينعكس على الموقف الروسي من تركيا في ساحة القتال في سوريا وغيرها من المناطق في آسيا الوسطى.
4. أن الغزو الروسي لأوكرانيا سيضر بالمصالح التركية في أوكرانيا مما سيؤثر في الاقتصاد التركي، وهكذا البحث عن شراكات تركية جديدة مع دول أخرى.
5. تجدد الخلاف حول القضايا المشتركة منها القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط والمصالح المتضاربة في هذه المناطق سيطر على العلاقة التركية الروسية.

#### التوصيات:

1. يجب على الجانبين التركي والروسي فتح آفاق أكبر للحوار بجدية من أجل كسر الجمود ونقاط الخلاف بين كلا الطرفين وخاصة في مواقفهما تجاه الأزمة الأوكرانية لتحقيق مصالحهما ولتعزيز الأمن الدولي.
2. يجب على الجانب التركي لعب دور أكبر مستغله وجودها في حلف الناتو كوسيط بين روسيا والغرب لمحاولة إنهاء الأزمة الأوكرانية بالطرق السلمية، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب وخاصة على الصعيد الاقتصادي لها.
3. على تركيا الابتعاد قدر الإمكان عن المسار الصدامي التصاريحي واستبداله بالمسار التعاوني مع روسيا.
4. على صناع القرار في العالم العربي الإفادة من الصراع الروسي الأوكراني، وكيف أثر في الأمن الغذائي العالمي والعربي، وهكذا عليهم التركيز على التعاون في ما بينهما لصنع أمن غذائي عربي بالتعاون مع مختلف الدول العربية بدءًا بالزراعة وانتهاءً بالصناعات الغذائية، وكذلك الابتعاد عن التحالف مع أي من القوى العالمية والوقوف على نحو محايد وبمسافة واحدة من كل الأطراف.

#### المصادر والمراجع

- أبو رشيد، أ. (2011). *الأزمة الأوكرانية أمريكا إعادة بعث الحرب الباردة* قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
- انور، م. (2007). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.
- اوغلو، أ. (2010). *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. بيروت: الدار العربية للعلوم، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- راشد، ب. (2014). *تهديد جيوسياسي: حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية*. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 169.
- سامي، ك. (2016). *الأسد بين الرحيل والتدمير المنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية*. لبنان، بيروت: دارالفارابي.
- فيشان، ج. (2014). *أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية*. مركز الجزيرة للدراسات.
- قدورة، ع. (2015). *روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية*. تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المجالي، ر. (2020). *الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن: مكتبة التقوى.
- نافع، ب. (2014). *الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- النجار، ه. (2017). *سوريا والتحول الكبري*. القاهرة: سما للنشر والتوزيع.
- نجم، م. (2017). *مكانة تركيا الدولية*. الأردن: امجد للنشر والتوزيع.
- نعمة، ك. (2016). *روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات*. قطر: المركز العربي للأبحاث.
- النعيمي، أ. (2011). *العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

- امين، ن. (2014). التداعيات الإقليمية والدولية لازمة القرم. *مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك*، 10.
- دياب، أ. (2016). إبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته. *مجلة السياسة الدولية*، 203.
- الكفارنة، أ. (2018). الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمي ودولي. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية*، 45.
- مجبل، أ. (2014). مراحل الأزمة الأوكرانية وسمات التغير في التوازن الدولي. *مجلة حمورابي للدراسات مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد*، 11.
- جمول، ح. (2014). أوكرانيا ورقة الشطرنج الدولية. *صحيفة الأخبار*.
- فرياني، ل. (2021). دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية. *أطروحة دكتورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لحضر، باتنة، الجزائر*.
- يحيى، ع. (2020). *الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الإقليمي والدولي*. أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

## References

- Gabuev, A. (2015). "SOFT ALLIANCE"? RUSSIA-CHINA RELATIONS AFTER THE UKRAINE CRISIS.
- Andrw, K., & Hliggins, A. (2014). *Terms of pack in Ukraine*. USA: The NewYork Times.
- Dmitri, T. (2014). The Ukraine Crisis and the Resumption of Great-Power Rivalry. *Carnegie Moscow Center*, 9(7).
- Encyclopedia Britannica. (2008) Russia, London, and United Kingdom. London: Oryx press.
- Mearsheimer, J. J. (2014). Why the Ukraine crisis is the West's fault: the liberal delusions that provoked Putin. *Foreign Aff.*, 93, 77.
- Morganthua, H. (2011). *Politics among nations the struggle for power and peace*. USA: NewYork press.
- National Geographic atlas of the world. (2020). Da national Geographic. Washington, USA.
- Club, V. D. (2014). The crisis in Ukraine: Root causes and scenarios for the Future. *Valdai Discussion Club Report*.